إمبراطورية لا يغيب عنها «الإرهاب»

ياسل طلوزي

نُتّهم، نحن العرب، بأننا ماضويّون، نلوذ بالتاريخ كلما أعجزنا الحاضر. فليكن، لأنّ بعض صدمات الحاضر لا يحلّها غير التاريخ، ومن ذلك محاولتنا تفسير القرار البريطاني الصادر أخيراً، وعدّ حركة حماس منظمة «إرهابية».

ربما جاء القرار مباغتاً في توقيته، وغير مفهوم في هذه المرحلة التي تشهد نوعاً من التهدئة في جبهات القتال، ومفاوضاتٍ خلفيةً بين إسرائيل و«حماس» لعقد صفقة تبادل أسرى. ولو كانت بريطانيا اتخذت قرارها في أتون حرب «سيف القدس» قبل أشهر، لكان مفهوماً، سيما أنّ دولاً أوروبية تنطحت لإدانة «حماس» واتهمت صواريخها بـ«الإرهاب»، لكن يبدو أنّ البرودة الإنكليزية أبت إلّا أن ترافق صياغة هذا القرار الذي يبدو أنه دُبّر على مهل، وأعدّ له طويلاً في دوائر صنع القرار في (10 دوانغ ستريت)، ليجيء، متزامناً مع ذكرى وعد بلفور في نوفمبر/ تشرين الثاني 1917، وليذكّرنا، نحن العرب، أنّ بريطانيا غير نادمة على هذا الوعد، بدليل أنّها ما زالت تعمل على هديه، بكلّ ما يحمله من انحياز للصهيونية، على حساب الحق العربي في فلسطين.

من هو الماضويّ، إذاً، نحن أم بريطانيا التي تدّعي الحداثة وتعيشها عندما يتعلّق الأمر بناسها وثقافتها، لكنّها سرعان ما تلوذ بالماضوية عندما يتعلّق الأمر بحقوق الشعوب التي استعمرتها أو انتُدبت عليها، كما الحال في فلسطين؟ ويزيد الطين بلّة أنّ هذا الوعد المشؤوم مضى عليه أزيد من مائة عام، ما يعني ببساطة أنّ بريطانيا مصمّمة عليه، ولن تعتذر عنه أبداً. ولئن تعتذر بالدة الإنكليزية سمة جينيّة معهودة في العرق البريطاني، فإنّها لم تعد مستغربة، كذلك، في العرق العربي الذي يتنطع شرايين الأنظمة الحاكمة، تحديداً، التي استقبلت هذا القرار، كمن يشرب الشاي الإنكليزي بالثلج متمطّياً على شرفة قبالة نهر السين، فلا نظام عربيّاً أبدى احتجاجاً، أو رفع يده ليهشّ ذبابةً عن جبينه.

أغلب الظن، أنّ هذا «الصقيع» العربي حيال القرار لا يدلّ إلّا على حقيقة واحدة، قوامها أنّ القرار البريطاني نفسه لم يكن فردياً على الإطلاق، بل ساهمت فيه، ودفعت إليه أنظمة عربية لا تخفي عداءها الصريح ليس لـ«حماس» وحدها، بل لكلّ من يحمل بذرة عداء لإسرائيل، ولكلّ من تحمل أجندتُه بنداً من بنود «المقاومة» و«التحرير»، و«استعادة الحقوق» وهي أنظمة معروفة ومعلومة، من طراز «الطيّعين الجدد» الذين يحاولون صبغ المرحلة العربية الراهنة بأفكارهم المنادية بالشرق الأوسط الجديد، وزواج المال العربي بـ«الذكاء» الصهيوني» إلى آخر تلك المصطلحات التي يبدو أنها ستسود القاموس العربي الجديد. وليس بعيداً العداء مع حزب الله الذي صنفته دول عربية منظمة إرهابية.

نحن ماضويون بالفعل؛ لأنّ الماضي بالنسبة إلينا لم ينته بعد، فما زال بلفور يُصدر وعوده، وما زالت مرحلة الانتداب البريطاني قائمةً بأبشع ضروبها، بدءاً من الحكم بإعدام كلّ من يعثر في جيبه على رصاصة، وليس انتهاءً برعاية طبقات من الوجهاء، والأثرياء، والعملاء، الأزيد استعداداً للمساومة وتمرير الصفقات وإخماد الثورات، لقاء الحفاظ على مناصبهم في رئاسة البلديات والإفتاء، والقضاء، وهي الطبقات نفسُها التي أفشلت إضراب العام 1936، الذي ما زال يعدّ أطول إضراب في التاريخ البشري، وهي من أسهم بإفشال ثورة شعب فلسطين، وهي الطبقات التي استحالت وتركزت أخيراً في السلطة الفلسطينية القائمة، والتي لا أبرئها هي الأخرى من دم هذا القرار، وإن أبدت اعتراضاً خجولاً عليه؛ فهي في نهاية المطاف ابنة غير شرعية لأنظمة عربية تدفعها دفعاً إلى مزيد من التنازلات والتفريط.

ربما لا نتفق مع «حماس» في ملفاتٍ كثيرة، غير أنّنا، نحن الشعوب العربية، ما زلنا مؤمنين بالمقاومة، لا يسعنا غير الذبّ عنها في مواجهة هذا القرار البائس من إمبراطورية غابت عنها الشمس، ولم يغب عنها الإرهاب

حلّ الألغاز الأردنية

محمد ابو رمان

من الأمور المضحكة المبكية أنّك في الأردن تشعر، في أحيان كثيرة، أنّك في لعبة «حلّ الألغاز» أو الكلمات المتقاطعة في محاولة فهم بعض القرارات والسياسات الرسمية وتحليلها وتفسيرها، والتي لا يمكن أن تؤدي إلا إلى تجريح مصداقية الدولة والنظام، وتعميق فجوة الثقة بكل المواقف الرسمية والسياسية، وتحرج حتى من يحاولون الدفاع عن الدولة وسياساتها.

كيف يمكن، مثلاً، فكّ لغز اعتقال عشرات الشباب، أغلبهم من طلاب الجامعات ممن خرجوا للتظاهر ضد التطبيع مع إسرائيل (بعدما وقع الأردن إعلان نوايا مع إسرائيل والإمارات لإقامة مشروعات وخدمات متبادلة بخصوص الكهرباء والماء)، يتم حجزهم وسجنهم، فقط لأنهم حاولوا التعبير عن رأيهم في ما يخص هذه الاتفاقية، وكان عددهم قليلاً جداً، لو لم يتم اعتقالهم ربما لم يكن أحدٌ، حينها، قد سمع بالاحتجاجات؟

المفارقة، وما أكثر المفارقات الأردنية، أنّ اعتقال الشباب يتم في ذروة الجهود الرسمية المخصّصة لإقناع الشباب بالولوج إلى العمل السياسي والحزبي، والحديث عن تمكين الشباب، وهو الأمر الذي أصبح جزءاً رئيسياً من الخطاب الملكي منذ تأسيس لجنة تحديث المنظومة السياسية. لا غرابة، عندئذٍ، أن تعجّ مواقع التواصل الاجتماعي بسرد هذه المفارقة، تمكين الشباب من خلال اعتقالهم. لأنهم عبّروا عن رأيهم في قضية وطنية! الأكثر طرافةً هو «الصمت الرسمي الرهيب». لا أحد من الوزراء أو المسؤولين، أو حتى السياسيين المقرّبين من دوائر القرار، كان لديه تفسير، أو كان يجرؤ أن يبرّر الاعتقال أو يقول حاجةً، أي حاجة.

أشعل اعتقال الطلاب، كالعادة، الشارع الأردني، وكانت النتيجة يوم الجمعة مسيرة حاشدة لأحزاب المعارضة، ترفض التطبيع وتهاجم التعديلات الدستورية وتطالب بالإفراج عن الطلاب المعتقلين، فضلاً عن أنّ صور الطلاب والشباب أصبحت تملأ مواقع التواصل الاجتماعي، وحالة التعاطف الشعبي معهم وصلت إلى الذروة، بينما الدولة لا تمتلك أي روايةٍ لا في تفسير الاعتقالات، ولا حتى في تبرير التوقيع على الاتفاقية، والدخول إلى هذا المشروع الثلاثي (مع الإمارات وإسرائيل).

تستمرّ لعبة الأحجيات الأردنية، عندما يُستدعى أهالي الطلاب المعتقلين، ويوقّعون على كفالات لأبنائهم، ويذهبون إلى السجون لاستلامهم، ثم يُفاجأون بمدير السجن يقول لهم: إنه لا يوجد لدي قرار بالإفراج عنهم، ولم أتلقّ أوامر بذلك. وفي بعض روايات الأهالي أنّه قال لهم إنّ الموقف تغير، وطُلب مني عدم الإفراج عنهم.

إذا تجاوزنا قضية الاعتقالات، وعدنا إلى موضوع «إعلان النوايا»، فكيف يمكن أن نفسّر لغز أن ينفي وزير الإعلام والاتصال، فيصل الشبول، صباح يوم التوقيع، أن يكون هنالك اتفاق، ثم في مساء اليوم نفسه يكون وزير المياه والري، محمد النجار، في الإمارات يوقع على الاتفاقية؟ وتُنسب إلى الأخير تصريحاتٌ بعد ذلك أنّ التفاوض حول إعلان النوايا كان فقط خلال 24 ساعة؟ تخيلوا مشروعاً مثل هذا، بأثاره الاقتصادية وأبعاده الاستراتيجية ونتائجه السياسية، اختلفنا لم اتفقنا معه، يتم خلال يوم فقط! كيف يمكن أن يفهم أي مواطن أردني مثل هذا التضارب في التصريحات والرسائل الإعلامية غير المدروسة وغير المفهومة، في دولة نسبة التعليم فيها عالية، والاهتمام بالسياسة في بيت كل أردني تقريباً؟

لنتجاوز مسألة أن نتفق مع قرارات أو سياسات حكومية معينة. الكارثة أو المصيبة تتمثّل في أنّه لا يتم التحضير لها، بل يختفي الوزراء والمسؤولون والسياسيون ويتوارون عن الأنظار عندما يتطلب الموقف من يدافع عن تلك السياسات والقرارات، ولا تجد من يقف ليدافع عنها بإدراك فعلي لها! بالعودة إلى موضوع اعتقال الشباب ومخرجات لجنة تحديث المنظومة السياسية، ما حدث يعتبر ضربة قاصمة لخطاب الدولة ومصداقيتها ولمخرجات اللجنة. ومن البديهيات أنّ تمكين الشباب سياسياً يتطلب بيئة سياسية حاضنة لهم ورسائل طمأنينة أنّ الدولة، هذه المرّة، جادّة وجدية، وهو ما كان الخطاب الرسمي يحاول التركيز عليه إلى أن جاءت الاعتقالات لتضع الجميع في حالة من الحيرة والارتباك في حلّ مثل الألغاز.

سماح إدريس لم يتلمّس طريقه إلى الثورات

عمار ديوب

بعد أن أسّست الثورات العربية، منذ 2011، لتاريخ جديد للعرب، أصبح تأبيدها، إضافة إلى نقدها ونقضها أيضاً، المقياس الذي يتم به تقييم التيارات الفكرية والسياسية. لم يعد ممكناً تقييم تلك التيارات انطلاقاً من أيديولوجياتها أو أهدافها؛ حيث دخلت الشعوب العربية، وبقوة شديدة، معترك التاريخ والمشاركة السياسية، راغبةً بإحداث تغيير عميق في المجتمعات العربية أولاً، وهذا سيقتضي، بالضرورة، صداماً مع الكيان الصهيوني في المرحلة التالية من إسقاط الأنظمة.

فشّل الكاتب والناشر اللبناني، سماح إدريس، في القبض على اللحظة الثورية التأسيسية. لقد ظل الراحل على آرائه المؤيدة لقضية فلسطين، وكان بذلك فلسطينياً لا يُماري، وهو اللبناني المولد؛ عمل كثيراً من أجل مقاطعة كلّ أشكال تطبيع، وأسس لحملة مقاطعة الكيان الصهيوني، ورفض كل ما يتعلق باتفاقيات أوسلو وما تلاها، أو أي تفريط لصالح الكيان الصهيوني. ولهذا تمسّك بالميثاق الفلسطيني لعام 1964. تُرفع للرجل القبعات في هذا كله.

مشكلتنا مع سماح أنه لا يطأ أرض الثورات أبداً، حتى الانتفاضة اللبنانية لم «تحرّك» عنده مشاعر وطنية، وتتجلّى بمواقف ومشاركات؛ لقد تنحّى جانباً. فعلته الأنظمة القومية بالشعوب وبقضية فلسطين، وبالتالي ضرورة تغيير الدواخل العربية لتهيئة الشروط الوطنية والقومية لمناهضة الكيان الصهيوني. الغريب هنا أن سماح إدريس يعارض فكرة جديدة، أصبحت تتبنّاها أكثرية تيارات الفكر العربي، وتستثني جماعة القومجية والممانعجية، وتقول: لا يمكن إحداث أيّ تغيير في القضة الفلسطينية من دون الانتقال الديمقراطي العربي، وفي الدول العربية كافة. إن تغيير المعادلات العربية وضد إسرائيل متعلق بما ذكرنا.

تخلى سماح عن الانتفاضة اللبنانية لا يعوّضه مطلقاً الانشغال السابق واللاحق بالموضوع الفلسطيني. شخصيات وازنة في الحياة الثقافية اللبنانية لم تع ضرورة الانخراط في الشأن اللبناني، فكيف ستنشغل بهموم الثورات العربية؛ غابت الأحزاب اليسارية عن قيادة الثورات العربية، وهي من يتحمل ذلك، وليس الشعوب. وعدم طرح عرش الأولوية يجب ألا يقود إلى الصمت أو التشكيك بها أو تأييد مقاومة طائفية، تعلن ولاءها لإيران؛ وقد كشفت تلك المسائل بشكل خطير «تهافت» علاقة المثقف التقدمي بالشعوب. المقصد هنا إن الشعوب تنتفض، وتحتج، وتتظاهر وفقاً لأوضاعها هي، وبطرائقها هي، وليس بالضرورة أن تخضع لمقاييس الأحزاب اليسارية أو القومية أو الإسلامية أو الديمقراطية في المجتمعات العربية، ومن بالضرورة أن ترفع رايةً فلسطين في كل احتجاج أو ثورة. التعقيد الذي أصبحت عليه القضية الفلسطينية والقومية العربية وأوضاع الشعوب يفترض أن يدفع المثقف إلى كثير من الحساسية تجاه مطالبات الشعوب، وتأييدها، وتصويبها، ونقدها، بل ونقضها كذلك. ما قلته شيء، ليس الأمر متعلقاً بالتشوّه الكبير الذي فعلته الأنظمة القومية بالشعوب وبقضية فلسطين، وبالتالي ضرورة تغيير الدواخل العربية لتهيئة الشروط الوطنية والقومية لمناهضة الكيان الصهيوني. الغريب هنا أن سماح إدريس يعارض فكرة جديدة، أصبحت تتبنّاها أكثرية تيارات الفكر العربي، ونستثني جماعة القومجية والممانعجية، وتقول: لا يمكن إحداث أيّ تغيير في القضة الفلسطينية من دون الانتقال الديمقراطي العربي، وفي الدول العربية كافة. إن تغيير المعادلات العربية وضد إسرائيل متعلق بما ذكرنا.

> لم يعلن سماح موقفاً رافضاً تدخل حزب الله في سورية للمساعدة في قمع الشعب السوري، وإلى جانب النظام المستبد

الأحزاب اليسارية أو القومية أو الإسلامية واليسارية الليبرالية، وكذلك ليس بالضرورة أن ترفع رايةً فلسطين في كل احتجاج أو ثورة. التعقيد الذي أصبحت عليه القضية الفلسطينية والقومية العربية وأوضاع الشعوب يفترض أن يدفع المثقف إلى كثير من الحساسية تجاه مطالبات الشعوب، وتأييدها، وتصويبها، ونقدها، بل ونقضها كذلك. ما قلته شيء، والإشاحة عنها، والصمت حيالها شيء آخر. لا أحد يقرأ ما في الأفكار أو الجوف، كأنّ نقول إنّه كان مؤيداً للثورات، وصمت عن ذلك «كرمى» لعيون عرش الأولوية. هذا ليس موقفاً، ولا يُعتدّ به، حينما يتحرك التاريخ وترتكب المجازر، حيث لأوّل مرة، تهزّ الشعوب العربية أسس الأنظمة، وتسقط بعضها. لم يعد للفكر القومي أو اليساري بعامة قيمة تذكر خارج أطر النظر بأحوال الشعوب؛ والانطلاق من تأييد قضاياها المحلية بالترابط مع قضاياها القومية وقضية فلسطين بخاصة؛ نعم تُنتقد الثورات لغياب المسألة القومية عن أولوياتها، ولكن لا تشيطن أو يُجعَل منها مؤامرة لصالح الخارج، وبالضد من فلسطين مثلاً. ضرورة الفكر القومي ضمن عالم الأفكار المشوشة عربياً وبشكل كبير يستدعي من هذا الفكر ذاته مغادرةَ ذاته، أو تضمينها أفكاراً جديدة، تضع قضايا الشعوب في صميمها؛ فمن سيُعيد فلسطين، أو سيُحدث التغيير الديمقراطي في المجتمعات العربية، ومن يمنع ذلك كله قبما بعد 2011؟

تنفيذ هذا «الترابط» إلى الإمارات بهدف «كسر التطبيع البارد»، وفقا لمقال على الموقع الإلكتروني لمعهد واشنطن - الإسرائيلي أخيراً بوصفه مدخلاً لتوسيع الاتفاقيات الإبراهيمية. كان السائدتان في معركة الشعوب ضد أنظمتها؛ حيث أيّد أغلبية أعمالها، وحتى معارضوها من الأيديولوجيات ذاتها، النظام السوري أو حزب الله، وشككت هذه الأيديولوجيات في الثورات التي انشغلت بمحليّاتها المجتمعية «حقوق العمل، والديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، والتصالح مع تيارات الإسلام السياسي». أو اليساري بعامة قيمة تذكر خارج أطر النظر بأحوال الشعوب؛ والانطلاق من تأييد قضاياها المحلية بالترابط مع قضاياها القومية وقضية فلسطين بخاصة؛ نعم تُنتقد الثورات لغياب المسألة القومية عن أولوياتها، ولكن لا تشيطن أو يُجعَل منها مؤامرة لصالح الخارج، وبالضد من فلسطين مثلاً. ضرورة الفكر القومي ضمن عالم الأفكار المشوشة عربياً وبشكل كبير يستدعي من هذا الفكر ذاته مغادرةَ ذاته، أو تضمينها أفكاراً جديدة، تضع قضايا الشعوب في صميمها؛ فمن سيُعيد فلسطين، أو سيُحدث التغيير الديمقراطي في المجتمعات العربية، ومن يمنع ذلك كله قبما بعد 2011؟

تميّز الراحل بالدفاع عن الفكر العلماني، وحقوق المرأة، وانتقد حزب الله لطائفيته، وحاول جاهداً إيجاد رؤى وأفكار «تقدّمية»، ولكنه فشل في اختيار الثورات العربية ومنها الانتفاضة اللبنانية. سقطت الأيديولوجية القومية واليسارية والإشاحة عنها، والصمت حيالها شيء آخر. لا أحد يقرأ ما في الأفكار أو الجوف، كأنّ نقول إنّه كان مؤيداً للثورات، وصمت عن ذلك «كرمى» لعيون عرش الأولوية. هذا ليس موقفاً، ولا يُعتدّ به، حينما يتحرك التاريخ وترتكب المجازر، حيث لأوّل مرة، تهزّ الشعوب العربية أسس الأنظمة، وتسقط بعضها. لم يعد للفكر القومي أو اليساري بعامة قيمة تذكر خارج أطر النظر بأحوال الشعوب؛ والانطلاق من تأييد قضاياها المحلية بالترابط مع قضاياها القومية وقضية فلسطين بخاصة؛ نعم تُنتقد الثورات لغياب المسألة القومية عن أولوياتها، ولكن لا تشيطن أو يُجعَل منها مؤامرة لصالح الخارج، وبالضد من فلسطين مثلاً. ضرورة الفكر القومي ضمن عالم الأفكار المشوشة عربياً وبشكل كبير يستدعي من هذا الفكر ذاته مغادرةَ ذاته، أو تضمينها أفكاراً جديدة، تضع قضايا الشعوب في صميمها؛ فمن سيُعيد فلسطين، أو سيُحدث التغيير الديمقراطي في المجتمعات العربية، ومن يمنع ذلك كله قبما بعد 2011؟

تميّز الراحل بالدفاع عن الفكر العلماني، وحقوق المرأة، وانتقد حزب الله لطائفيته، وحاول جاهداً إيجاد رؤى وأفكار «تقدّمية»، ولكنه فشل في اختيار الثورات العربية ومنها الانتفاضة اللبنانية. سقطت الأيديولوجية القومية واليسارية

كاريكاتير

عثمان عبيد

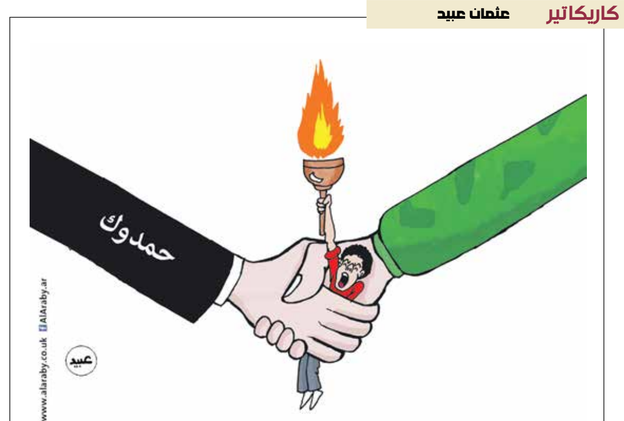

ماكرون مجرمَ حرب

خليل العناني

قبل شهر ونصف الشهر تقريباً، اتهم رئيس وزراء مالي، شوغويل مايغا، الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، بدعم جماعات إرهابية في بلاده. وقد أثار هذا الاتهام علامات استفهام كثيرة حول مغزاه وتوقيته، خصوصاً أنّ هناك تعاوناً عسكرياً وسياسياً واقتصادياً كبيراً بين مالي وفرنسا، ازداد بشكل واضح خلال العقد الماضي، فمن المعروف أنّ فرنسا تتدخل عسكرياً وسياسياً في مالي منذ أوائل عام 2013، لمحاربة الجماعات المتشدّدة التي كادت تستولي على العاصمة المالية باماكو في يناير/ كانون الثاني 2013. أما الأكثر غرابة في تصريح مايغا فقوله إنّ فرنسا منعت الجيش المالي من دخول مدينة كيدال في شمال شرق مالي، وسلمتها لجماعة قريبة من تنظيم القاعدة، وكأنّ هناك اتهاماً مبطّناً بالتعاون بين قصر الإليزيه والجماعات المتطرّفة التي تدّعي باريس محاربتها.

والأسبوع الماضي، كشف موقع «ديسكلوز» الاستقصائي، في تحقيق صحافي، تورّط فرنسا في قتل آلاف من المدنيين المصريين في الصحراء الغربية (المصرية)، من خلال عملية استخباراتية عسكرية مشتركة مع الجيش المصري، تُعرف باسم العملية «سيرلي» وذلك منذ عام 2015. وحسب التحقيق، فقد شارك في العملية عشرة عسكريين فرنسيين بالمجال الجوي، بينهم ستة عسكريين سابقين يعملون الآن في القطاع الخاص، بينهم طيارون وأربعة محللين للأنظمة. وثمة أحاديث عن فتح تحقيقات في الموضوع، وفي كيفية تسريب وثائق خاصة به من وزارة الدفاع الفرنسية.

أما عن الدعم العسكري والسياسي والدبلوماسي الذي يقدّمه ماكرون لمجرمي الحروب وسماسرتها في المنطقة العربية فحدّث ولا حرج، ففرنسا متورّطة حتى أذنيها في تقديم دعم عسكري ودبلوماسي ولوجيستي واستخباراتي لأهم وأشهر مجرم حرب في المنطقة العربية، اللواء المتقاعد خليفة حفتر الذي ارتكب، ولا يزال، مذابح جماعية في ليبيا، خصوصاً في مدينة ترهونة التي تعج صحراؤها بجثث الليبيين. وهناك تحالف وثيق بين حفتر وماكرون في ما يخص الأوضاع في ليبيا. ويعدّ ماكرون أيضاً من أهم الداعمين الغربيين لأكثر الأنظمة العربية سلطوية، وهو نظام الجنرال عبد الفتاح السيسي، الذي نجح في شراء ولاء ماكرون، من خلال صفقات سلاح وعقود تجارية واستثمارية بمليارات الدولارات. ولم يكن للعملية «سيرلي» أن تتم من دون موافقة ماكرون ومباركته، وهو الذي لا يخجل من علاقته بالسيسي. بل على العكس، هو من أكثر مؤيديه بين الساسة الغربيين، ومن أهم مشجّعيه على الاستمرار في القمع، وهو الذي أهداه قبل عام وسام جوقة الشرف، أرفع وسام فرنسي، على الرغم من انتهاكات المرؤسة للحق في الإنسان. كما يعدّ ماكرون من أهم حلفاء ولي عهد أبوظبي، محمد بن زايد، الراعي الرسمي للأنظمة السلطوية في المنطقة، والمسؤولة عن قتل آلاف من المدنيين في اليمن وليبيا ومصر وسورية وغيرها.

وبالعودة إلى العملية «سيرلي» تقول وثائق وزارة الدفاع الفرنسية إنّ التعاون العسكري والاستخباراتي بين باريس والقاهرة بدأ في يوليو/ تموز من عام 2015، في أثناء ولاية الرئيس الفرنسي السابق، فرانسوا هولاند، واستمرّ بعد وصول ماكرون إلى السلطة، بل ازداد التعاون بين البلدين خلال السنوات الخمس الماضية بشكل غير مسبوق، كانت نتيجته قتل ما يقرب من 40 ألف شخص مدني وتصفيتهم في الصحراء الغربية المصرية، خصوصاً بالقرب من الحدود بين مصر وليبيا. وعلى الرغم من علم ماكرون الكامل لا تستهدف الإرهابيين كما يدّعي النظام المصري، فقد استمرّت في استهداف المدنيين الأبرياء من دون محاسبة أو عقاب. ومن بين ضحايا العملية «سيرلي» المهندس أحمد الفقي، الذي قُتل مع زميلَيْن له، حين كانوا يعملون في مشروع لرصف الطرقات في مصر، وذهبوا لإحضار مياه للشرب من أحد المواقع القريبة من منطقة عملهم، وذلك قبل أن يقصفهم سلاح الجو المصري، بالتعاون مع الاستخبارات العسكرية الفرنسية، ليُقتلوا على الفور، كما تمّ تهديد عائلاتهم بألّا يتحدّثوا عن الموضوع وإلّا سيُعاقبون. لذلك، ستظل دماء الفقي وزملائه، وغيرهم من دماء آلاف من الضحايا المدنيين الذين سقطوا وتم قتلهم بدم بارد، في رقبة ماكرون وحلفائه. وهي جميعاً جرائم دولة يجب التحقيق فيها، وتحويل ماكرون إلى المحاكمة بتهمة ارتكاب جرائم حرب. وبالطبع، قد لا يحدُث هذا، وقد يفلت ماكرون من العقاب، مثلما أفلت من قبل الرئيس الأميركي الأسبق، جورج دبليو بوش، الذي شنّ حربين مدمرتين على العراق وأفغانستان، راح ضحيتهما مئات الآلاف من القتلى، وملايين المشرّدين داخلياً وخارجياً. ولا مثلما أفلت حليفه وقرينه البريطاني، توني بلير، الذي ارتكبت قواته جرائم الحرب في كل البلدين على مدار العقدين الماضيين، ولذلك قبل الانسحاب منهما. مثلما أيضاً لن يُعاقَب أوباما أو بايدن على جرائمهما في البلدين نفسيهما، وقتلهم مدنيين من خلال الطائرات المسيّرة، تحت غطاء ما يسمّى «الحرب على الإرهاب».

> يظلّ ماكرون وبوش وبلير، وسلطويون عرب يقتلون شعوبهم بدم بارد، مجرمي حرب

على الرغم من ذلك، سيظل ماكرون وبوش وبلير، وغيرهم من السلطويين العرب الذين يقتلون شعوبهم بدم بارد يومياً، مجرمي حرب، ليس فقط لأننا شهود أحياء على جرائمهم، لكن أيضاً في ميزان التاريخ وفي عيون ضحاياهم، وهذا هو الأهم.

(كاتب وأكاديمي مصري)

عن توريط الأردن في التحالفات الإبراهيمية لتكملة صفقة القرن

لميس اندوني

أصاب إعلان مبادئ لاتفاقية تبادل بين إسرائيل والأردن تحلية مياه من البحر الأبيض المتوسط مقابل الطاقة الشمسية من صحراء وادي عربة، بتمويل إماراتي، الأردنيين بذهول وغضب، عكس فقدان الثقة بالدولة وكذلك العداء لإسرائيل، وتعبيراً عن خوف غير مسبوق من ارتهان الأردن للمخططات الصهيونية وفشل القيادة في حماية المصالح الوطنية الأردنية.

صحيحٌ أنّ هذه ليست أول اتفاقية تعاون بين الأردن وإسرائيل منذ معاهدة وادي عربة عام 1994، لكنّ ترويج الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، مخطط تصفية القضية تحت مسمّى «صفقة القرن» إضافة إلى أنّ الاتفاقيات التي قامت على المعاهدة الإبراهيمية التي أطلقتها إسرائيل مع دولة الإمارات، قبل أكثر من عام، زادت قناعة الأردنيين بأنّ بلدهم مستهدف، خصوصاً أنّ الملك عبد الله بن الحسين نفسه كان قد رفض إعلان القدس عاصمة موحدة للدولة الصهيونية، لكنّ الاتفاقية الجديدة تتعلق بأحد أهم أسس البقاء الاستراتيجي للأردن، وهو المياه، فالمسألة ليست في قبول تزويد إسرائيل بالمياه فحسب، بل في استمرار نهب ممنهج للمياه بدأته إسرائيل في عام 1951، منذ قامت بتحويل مياه نهر الأردن وبحيرة طبريا بعيداً عن الأراضي الأردنية، مروراً بمعاهدة وادي عربة (1995) التي لم تُعِد إلى الأردن مياهه المسروقة، بل تعاملت مع إسرائيل وكأنها تتكرّم بمنح الأردن جزءاً يسيراً من مياه ليست لها أصلاً، وما تبع ذلك من تراجعات عن الالتزام «بحصّة الأردن» المقرّة بالاتفاقيات، ثم الدخول في لعبة ابتزاز، تقرّر فيها إسرائيل إمداد الأردن بالمياه أو الامتناع وفقاً لأوضاعها هي، وبطرائقها هي، وليس بالضرورة أن تخضع لمقاييس

> ما إن أُعلن عن الاتفاق مع إسرائيل والإمارات، حتى اعترض خبراء مياه في الأردن، مذكّرين بتجربة الأردن المريرة مع إسرائيل

بعين الاعتبار، حتى ولو كذباً، مقرّرات مجلس الأمن والأمم المتحدة، تجعل إسرائيل دولة «أصيلة» في المنطقة، وبالتالي تزيل القضية الفلسطينية التي تراها الولايات المتحدة وإسرائيل عقبة أمام دمج إسرائيل وتطور «علاقات طبيعية بين العالم العربي والدولة الصهيونية».

عليه، بدأت تتبلور مفاهيم ليست جديدة، وعناوين للبناء على هذه الاتفاقيات وإزالة عراقيل أمام تطبيع عربي - إسرائيلي شامل كامل، يعزل الفلسطينيين وقضيتهم لدفعهم إلى استسلام نهائي وكامل، وبدأنا نقرأ ترويجاً لفكرة مواجهة التغير المناخي، وهي قضية جدّية للإنسانية، غطاءً للتطبيع ولمشاريع تضمن الهيمنة الإسرائيلية تحت قيادة وزير الخارجية الأميركي السابق، جون كيري، الذي أصبح مبعوث الإدارة الأميركية لشؤون التغير المناخي، فبدأت تتردّد مقولة يعدم السماح للماضي، أي النكبة الفلسطينية، بالتأثير على فرص إنقاذ شعوب المنطقة من ويلات التغير المناخي. وكما يفعل دائماً، انبرى الكاتب الأميركي، توماس فريدمان، مدافعاً ومبشراً بصفحة جديدة، تتعاون بها الطبيعة (والمناخ) مع إدارة بايدن في حل الخلافات، ووضع أرضية للسلام من خلال مشاريع لحل أزمة جفاف وتداعيات التغير المناخي في المنطقة، فعادت الضغوط الأميركية «الناعمة» على الأردن، خصوصاً بعد أن عطّلت إسرائيل مشروع قناة البحرين (الميت والأبيض المتوسط) الذي انتظرت الأردن تنفيذه طويلاً أملاً في تحلية مياه وإنقاذ البحر الميت الذي يواجه خطر الاندثار. ورافق تلك الضغوط التي جاءت على شكل رغبة في مساندة الأردن، تحريك لدور منظمة إسرائيلية - فلسطينية - أردنية تطبيعية، اسمها Eco Peace Middle East لتروّج في جولة أميركية إنشاء مشاريع تعزّز الترابط الاستراتيجي لمصالح الدول الثلاثة بين الأطراف الثلاثة، فيما أنيط دور تمويل مشاريع تنفيذ هذا «الترابط» إلى الإمارات بهدف «كسر التطبيع البارد»، وفقا لمقال على الموقع الإلكتروني لمعهد واشنطن - الإسرائيلي أخيراً بوصفه مدخلاً لتوسيع الاتفاقيات الإبراهيمية. كان

رسم للعاهل الأردني في أحد شوارع عمّان
(خليل مزرعاوي/ فرانس برس)

الأردن منشغلا بنقاش مشاريع أخرى، مثل ناقل المياه الوطني، لكنّ كلّ شيء تغير، وفقاً لمسؤول سابق، بعد زيارة مستشار الأمن الوطني الإماراتي، طحنون بن زايد، عمّان في أغسطس/ آب الماضي، بعدها انهمك القصر بفكرة تمويل إماراتي يستفيد من تحلية إسرائيل مياه البحر الأبيض المتوسط مقابل الاستفادة من الطاقة الشمسية في صحراء وادي عربة، في مفاجأة لخبراء كان القصر يشاورهم في وضع خطط لحلّ أزمة المياه في الأردن. لذا ما إن أُعلن عن الاتفاق، حتى اعترض خبراء مياه في الأردن، مذكّرين بتجربة الأردن المريرة مع إسرائيل، خصوصاً أن المطلوب تحلية مياه من البحر الأحمر، وإنقاذ البحر الميت بمعزل عن إسرائيل، فالوضع في الأردن تغير منذ معاهدة وادي عربة، ولا ثقة بوعود سلام أو ازدهار، لكنّ الاتفاق فجّر أيضاً غضباً كامناً من استفراد الملك بالسلطة وتضييق المشاركة، غضباً لا يقتصر على الشارع والمعارضة، بل على النخب القريبة من الدولة، فالأغلبية تشعر بخديعة الوعود بالانفتاح والإصلاح، بل تتوالى حلقات مسلسل هزلي من لجان ملكية لتحديث الحياة السياسية، وثم رمي مخرجاتها، على الرغم من أنّها صيغة للتحكم في الحياة السياسية، وتأسيس مجلس أمن وطني، تحت إمرة الملك، لكنه، فجأة، سيكون مهيئاً من الشعب الأردني، بل تبدو الأبواب مفتوحة للإمارات، تحت رعاية بايدن، لفرض تطبيع مع الدولة الصهيونية على الشعب الأردني، فحاول وفد إماراتي في جولة على جامعات أردنية إغراء طلبتها بوعود ببعثات دراسية، لكنّ انكشاف الشريك الإسرائيلي استفزّ ردة فعل غاضبة بين الطلبة على الوفد، بل كان الرد بالقمع والاعتقالات، في وقتٍ كان الملك يدعو الشباب للانخراط في الأحزاب. كان الحكام الإداريون يسلطون سلطتهم المتجاوزة للقوانين لكمّ الأفواه وسلب الحريات، فيما يبدو صانع القرار في انفصال تام عن حالة الاستياء والغليان.

والسؤال: على ماذا يرتكز صنّاع القرار؟ فإدارة بايدن ماضية في تحقيق ما بدأه ترامب، والغضب في الأردن أوسع وأعمق مما تشهده أيّ احتجاجات، وإلى أين يأخذون الأردن؟

(كاتبة من الأردن)

العبثية اللبنانية

حسام كنفاني

لا يتوقف السياسيون اللبنانيون عن إبهارنا بالمواقف والخطط «الإنقاذية» للبلد الغارق في واحدة من أسوأ الأزمات الاقتصادية العالمية على مر التاريخ الحديث. آخر التحركات الدولية التي يفترض أن رئيس الحكومة نجيب ميقاتي يقوم بها لإيجاد مخرج للأزمة اللبنانية كانت زيارة الفاتيكان، حيث حصل على وعود من البابا فرنسيس ببذل الجهود لمساعدة لبنان. ومع إدراك المكانة الدينية التي يمتلكها الفاتيكان، يصح التساؤل عن طبيعة الجهود التي يمكن أن يبذلها البابا لبلد لا يبذل مسؤولوه أي جهود لمحاولة إنقاذه، بل على العكس تماماً، يمعنون في إغراقه في مزيد من الأزمات.

مشهد عبثي بامتياز يبرع فيه السياسيون اللبنانيون. فأي عبثية أكثر من تعطل اجتماعات الحكومة التي كان من المفترض أن تكون «إنقاذية» بسبب خلافات سياسية لا علاقة لها بخطط انتشال البلاد من حالة الإفلاس التي وصل إليها، بل على العكس تماماً فإن تطبيق الخطوة المختلف عليها، وهي إقالة قاضي التحقيق في انفجار مرفأ بيروت، من شأنها أن تضع لبنان في مزيد من العزلة العربية والدولية، أكثر من الحال التي وصل إليها اليوم. فرنيس الحكومة اللبنانية لا يزال غير قادر على طرق الأبواب التي من الممكن فعلياً أن تساهم في محاولة إصلاح الوضع الاقتصادي اللبناني بالحد الأدنى. فالشروط الدولية والعربية الموضوعة على الحكومة للمساعدة، يدرك ميقاتي أنه غير قادر على تلبيتها، سواء بالنسبة لفرض إعادة اجتماعات الحكومة، وهو طلب غربي، أو محاولة الحد من نفوذ حزب الله في البلاد، وهو مطلب بعض الدول العربية.

الأنكى في مثل هذا الوضع السياسي المجمد والاقتصادي المنهار والاجتماعي المزري، هو السجال الدائر حول الانتخابات الن

لماذا يتكرّر الفشل في مواجهة كورونا؟

مصطفى البرغوثي

يقترب العالم من نهاية العام الثاني لجائحة كورونا (كوفيد - 19)، والتي كانت حصيلتها إصابة أكثر من مائتين وستين مليون إنسان، ووفاة أكثر من خمسة ملايين. وعلى الرغم من إجراء مليارات الفحوصات، وتطعيم مئات الملايين، ما زال فيروس كورونا يعصف بالعالم، ويحوّر نفسه بأنواع جديدة أسرع قدرة على الانتشار، بكل ما يعنيه ذلك من آلام للبشرية، ودمار للاقتصاد، وإغلاقات متجدّدة، ومصاريف باهظة على العلاجات واللقاحات. الخطورة في ما يجري لا تكمن فقط في ما ذكر من خسائر بشرية، وموجات متكرّرة من الإصابات وصلت، في بعض البلدان، إلى خمس موجات، بل أيضا في إمكانية ظهور فيروسات جديدة مشابهة في أي لحظة، تكرّر مرة أخرى المعاناة، والخسائر، بل قد يفوق أذاها ما سبّبته كورونا مرّات عدة. لم يتوقع معظم الناس أن تستمر موجات الوباء عامين، ومعظمهم لا يدرك لماذا عجزت البشرية بكلّ منجزاتها العلمية والفكرية والطبية، عن محاصرة هذا الوباء بسرعة، وتخفيف آثاره على الحياة البشرية.

أثبتت جائحة كورونا عدة حقائق، وإن كان غالبية صانعي السياسة العالمية، وأركان الاقتصاد يصرّون على تجاهلها، وهي حقائق تفسّر الفشل العالمي المتواصل أمام الوباء، وإمكانية تكرّره في مواجهة أوبئة أخرى قد تنشأ مستقبلاً، وتكون أكثر خطورة.

الحقيقة الأولى: لم يعد العالم بلداناً منفصلة، وقارّات متباعدة. أصبح في عصرنا قرية عالمية واحدة، لا حدود مانعة بين أجزائها، ولذلك فإنّ كلّ وباء جديد، أو كل طفرة جديدة من جائحة كورونا نفسها، يمكن أن تنتشر عبر الكرة الأرضية خلال أيام. تستطيع الحدود منع المهاجرين من العبور، ولكنها لا تستطيع منع الأوبئة والفيروسات من الانتشار، لأنّ الاقتصاد الرأسمالي العالمي وحّد الأسواق والدول والشعوب في كيان عالمي واحد. وبالتالي، أكبر فشل في مواجهة جائحة كورونا إصرار الدول والشركات، خصوصاً شركات اللقاحات والأدوية والصناعة الطبية، على معالجة كورونا على أساس قومي في إطار كلّ بلد، مع أن الوباء كان عالمياً. ويعود ذلك إلى الأنانية القومية، والفردية، والجشع الرأسمالي الراسخ في السعي إلى تحقيق الأرباح، حتى على حساب الآلام البشرية. وتجلى ذلك الفشل في الاختلاف الصارخ بين الدول الفقيرة والغنية في مدى توفر الفحوصات، واللقاحات ضد الفيروس. وفي حين تقوم الآن دول عديدة بتوفير اللقاح الثالث لمواطنيها والمقيمين فيها، تعاني دول كثيرة، خصوصاً في أفريقيا وأميركا اللاتينية، من عدم توفر لقاح واحد لكل فرد من مواطنيها. والمأساة في هذا الأمر أنّ اللقاحات لا تكون فعالة كما يجب إلّا إن توفرت لجميع سكان العالم في وقت واحد، وخلال فترة معقولة.

استمرار وجود أعداد كبيرة من السكان دون لقاحات يعني توفير البيئة اللازمة لتحوّر الفيروس عبر الإصابات المتجدّدة، وظهوره على شكل أنواع جديدة، قد لا تكون اللقاحات في المستقبل فعّالة تجاهها، ما يعني أنّ متلقي اللقاحات سيكونون معرّضين للإصابة مجدّداً بمتحوّرات جديدة من فيروس كورونا نفسه، إن لم يتم توفير اللقاحات للجميع. وبالتالي، لن يوفّر التمييز في توفير اللقاحات والفحوصات بين الأغنياء والفقراء في عالمنا، في النهاية، الحماية من المرض، لا للفقراء ولا للأغنياء.

الاستخلاص الأساس من هذه الحقيقة أنّ إدارة مكافحة وباء ككورونا، أو أوبئة أخرى تظهر مستقبلاً، لن تكون فعالة، إلّا إذا أجريت عملية مركزية موحدة على نطاق العالم بأسره، وهذا يعني أنّ إدارة مكافحة الوباء يجب أن تتم من هيئة عالمية مخوّلة، كمنظمة الصحة العالمية، شريطة توفير الموارد اللازمة لها، والصلاحيات الكاملة العابرة للحدود، والقادرة على تجاوز حماقات بعض الحكومات إن حاولت عرقلة تقديم الخدمة الصحية لمن يحتاجها. وهذا يعني أنّ تطوير الفحوصات واللقاحات والأدوية، وإنتاجها بسرعة وبكميات كافية للعالم بأسره، لا يمكن أن يبقى بيد شركات احتكارية هدفها الربح المادي، كما هو الحال مع شركات «فايزر» و«موديرنا» و«أسترازينيكا» وغيرها. ولا شك لديّ أنّه كان في المقدور توحيد جهود العلماء والمختبرات في العالم معاً لإنتاج لقاحات فعّالة ضد وباء كورونا بسرعة أكبر، وكميات أوفر مما جرى، إذ تواصل الشركات المصنّعة احتكار أسرار منتجاتها بهدف توفير الأرباح المالية لنفسها ولأصحابها. الحقيقة الثانية: ما زال الوعي الإنساني يواجه تحدّيات جدّية، بسبب انتشار المعتقدات الخاطئة، والاستخدام غير الآمن لوسائل التواصل والاتصال، لنشر إشاعات ومعلومات مضللة وأفكار خاطئة. وذلك هو السبب في إصرار نسبة عالية من سكان بلدان عديدة على عدم تلقي اللقاحات، على الرغم من توفرها، وسهولة الحصول عليها في هذه البلدان. وتعود أسباب هذه الظاهرة ليس فقط إلى انتشار المعلومات الخاطئة، بل أيضاً إلى انعدام ثقة شعوب كثيرة بحكوماتها، وصانعي السياسة فيها، واستمرار انتشار الأفكار العنصرية، لكنّها تعود أيضاً إلى ظاهرة تعمّق الفردية، والذاتية، وما تمثله من أنانية مفرطة في عالم العولمة الرأسمالية؛ الفردية التي لا تعبأ بالمصلحة العامة، والمصالح المشتركة، والقيم الإنسانية الحضارية.

> لا يمكن مواجهة وباء عالمي من دون مستوى عالٍ من التنسيق والتعاون بين الدول والشعوب

الحقيقة الثالثة: لا يمكن مواجهة وباء عالمي، مثل كلّ الكوارث العابرة للقارّات، من دون مستوى عالٍ من التنسيق والتعاون بين الدول والشعوب، وذلك يتطلب آلياتٍ أكثر حضارية وإنسانية في العلاقات الدولية مما يجري من مواجهات حادّة بين الدول والتحالفات العسكرية التي تهدّد استقرار العالم، بمعاييرها المزدوجة والعقوبات التي تفرضها على من يرفض الرضوخ لمنظومة الاستغلال العالمية.

الحقيقة الرابعة: لتفشّي الأمراض والأوبئة الجديدة علاقة مباشرة بتدهور المناخ العالمي، نتيجة التعدّيات البشرية على التوازن البيئي، والارتفاع غير المسبوق في الانبعاثات الكربونية وما يؤدي إليه من ارتفاع حرارة الجو على النطاق العالمي.

لا يمكن استيعاب حقيقة أنّ البشرية، بكلّ ما حققته من إنجازات علمية وابتكارات، واختراعات مذهلة، تقف عاجزةً عن السيطرة بشكل سريع وفعال على أوبئة ككورونا، كما لا يمكن قبول أنّ صحة البشر ما زالت تعامل كسلعة للشراء والبيع وتحقيق الأرباح المادية، بدل أن تكون حقاً متيسراً للناس كالماء والهواء.

(أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية)

بحر المانش والموت

سلام الكواكبي

يتجمّع مئات من الفرنسيين أمام شاطئ مدينة كاليه في الشمال الغربي من البلاد، ليرموا وروداً في البحر ويشعلوا الشموع، تعبيراً عن حزنهم لغرق أكثر من 31 مهاجراً، اختاروا أن يمخروا عباب بحر المانش، الفاصل بين بريطانيا وفرنسا، بين نقطتين لا تتجاوز المسافة بينهما الثلاثين كيلومتراً. موقدو الشموع وحملة الورود عادوا إلى بيوتهم، بعدما لفحتهم نسمات الهواء البارد، ليجلسوا إلى جانب مواقدهم، متذكّرين وجوهاً صادفوها في المخيمات العشوائية المنتشرة في محيط هذه المدينة الساحلية منذ سنوات، والتي يتجمع فيها الراغبون بالعبور إلى الحلم البريطاني. وتطلق وسائل الإعلام الفرنسية تعبير الأدغال على هذه التجمعات، في إشارة إلى شريعة الغاب التي تحكمها، وإلى طريقة تعامل القوى الأمنية معها من فترة إلى أخرى، فبعد كلّ تحقيق صحافي، تغزو قوات الشرطة هذه التجمعات المكونة من خيم ممزقة وصفائح من الزنك، تقي ما أمكن من يلوذ بها من عوامل الطبيعة القاسية في هذه المنطقة وتحطّمها، وتجبر ساكنيها على ركوب حافلاتٍ تقلهم إلى أماكن إيواء محاطة بالأسلاك، والتي يمكن أن يليها ترحيل مباشر إلى بلد المنشأ إن لم يكن هناك من أسباب موجبة لطلب اللجوء السياسي، فلا اعترافٌ فعلياً باللجوء البيئي أو الاقتصادي، على الرغم من أهميتهما، إلّا في ما ندر. ويتمكن معترضون كثيرون لهذه الحملات من الهرب، وينتشرون بين الكثبان الرملية، مختبئين بانتظار ذهاب الشرطة، والعودة إلى قواعدهم المؤقتة، بانتظار فرصة عبور إلى الطرف الآخر عبر ما تيسر من وسائل: فمنهم من يتعلق بأسفل الشاحنات التي تعبر من خلال النفق أو من يركب في قوارب متهالكة. في منقلب آخر، وفي حمأة بداية الموجة الخامسة من الوباء القاتل، وفي خضم النقاشات المتطرّفة في مواقفها من الهجرة والمهاجرين، تحضيراً للانتخابات الرئاسية التي ستعقد بعد خمسة أشهر، عبّرت الأجهزة الحكومية عن شعور رسمي بالحزن. وسرعان ما امتلأت تصريحات المسؤولين بضرورة معاقبة شبكات التهريب، كما ضرورة الضغط على الدول التي تسمح بوصول هؤلاء المهاجرين الى الأراضي الفرنسية. إذاً، الدولة الفرنسية، كما أغلب الدول الأوروبية، تتمسّك بتبنّي الجانب الأمني/ التقني لمعالجة هذه المأساة الإنسانية بأبعادها كافة. وهذا ليس مستغرباً، خصوصاً عندما نعلم أنّ حجم الأموال التي تخصّصها الدول الأوروبية كلّ على حده من جهة، وكمجموعة عبر مؤسسات الاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، لإنفاق على قوات حماية الحدود الخاصة بالمهاجرين. وليس بالطبع بمهرّبي المخدرات أو السلاح، تكفي وتزيد، إن كان الهدف من الهجرة تحسين الأوضاع الاقتصادية المأساوية، لإطلاق مشاريع عديدة يمكن أن تساعد في تنمية مناطق شاسعة من دول المصدر. وسيكون هذا أكثر إنتاجيةً في تلك الدول التي تستجر من أراضيها الشركات الغربية الكبرى موادها الأولية من دون أيّ عملية تصنيع محلية تساعد في توطين التكنولوجيا، أو على الأقل تساهم في امتصاص البطالة المستدامة.

سياسياً، من نافع القول إنّ التوقف عن دعم الأنظمة الاستعمارية وتلكم الفاسدة والأخرى الاستبدادية بحجج واهية، والامتناع عن تزويدها بآلات القتل والتعذيب والمراقبة، يساعد أيضاً على تخفيض حاجة الانسان إلى الهرب من بلاده التي سرقها المحتلون الخارجيون والمحليون، فالصحف تتحفنا يومياً بأرقام هائلة من العملات الصعبة التي تتلقاها دول الغرب الديمقراطي، مباشرة أو عبر دولة وسيطة، لقاء تزويدها بلاد المصدر بالأسلحة والتقنية القمعية، كما التفهم والتفاهم السياسيين. من الممكن للجهود والأموال المبذولة للإبقاء على حلفاء الغرب من مستبدّي أفريقيا ما تحت الصحراء مثلاً، وصولاً إلى الانقلاب على من ينقلب عليهم. من الممكن إذاً أن تساعد في عمليات التنمية المجمّدة أو المسروقة في تلكم البلدان، ما يحدّ من الميول الشبابية خصوصاً إلى تركها في فم المستبد الجائع. إنها ليست قائمة حصرية، وليست كشفاً فلكياً. ومؤكّد أنّ جميع المعنيين يعرفونها ظهراً عن قلب، وهم يستمرّون في الاختباء وراء أوهام تدعم موقفهم من المستبدّين، وتدفعهم إلى دعم الثورات المضادّة

> الاستقرار الأمني، كما الحدّ من الهجرة ومحاربة الإرهاب، لا يتم عبر تأجيج الصراعات وحرمان الشعوب من حرّياتها

أو السكوت عنها وأمامها. فالاستقرار الأمني، كما الحد من الهجرة ومحاربة الإرهاب، لا يتم عبر تأجيج الصراعات وحرمان الشعوب من حرّياتها، بل على العكس. وإن أصروّا على رجاحة موقفهم، فيمكن أن يكون قريباً للتحقق في الآجال القصيرة، ويكفي أن يبتعد النظر قليلاً ليروا وابل المآسي التي تترقّب الطرفين. الفرنسيون خصوصاً، والأوروبيون عموماً، إذاً، يجادلون بملابسات المأساة البحرية رسمياً، بحصرها بدور المهرّبين الذين ما كان لنشاطاتهم أن تثمر عن ثروات، لو كانت طرق الهجرة واللجوء تُديرها دول مؤمنة نظرياً بحقوق الإنسان بالحياة وبالتنقل وبالبحث عن مصدر رزق وعن حماية نفس.

في عشاء رسمي دعيت إليه، جلستُ إلى جانب رجل واسع الابتسامة، وقد خُضنا في مسألة اللجوء السوري وتكاليف المهرّبين في تركيا وسواها. وندّدت، بصراحتي غير الدبلوماسية، بتفاهة المنظومة التي تُصرف عليها الملايين، لملاحقة القوارب وإعادتها إلى شواطئ الانطلاق. وبعدما أنهيت حديثي بالتشكيك المبالغ به في أنّ المهرّبين يدفعون نسبة من أرباحهم إلى بعض مسؤوليها، سألته عن عمله، فأجابني أنّه مدير المنظومة إياها، فأكملت عشائي صاغراً.

(كاتب سوري في باريس)

حمدوك وقد تحرّر

عادل إبراهيم حمد

بدا رئيس الوزراء السوداني، عبد الله حمدوك، في نسخته الجديدة، وقد تحرّر من قيود كثيرة. ظهر ذلك بوضوح في أول حوار تلفزيوني، بعد الاتفاق الذي وقعه مع رئيس مجلس السيادة، الفريق أول عبد الفتاح البرهان، منهياً أزمة سياسية خطيرة. تحدّث رئيس الوزراء العائد، بلا حاجة لمقدّمات طويلة، يرضي بها آخرين، ولا لإيماءاتٍ أو إيحاءاتٍ ينقل عبرها رأياً ناقصاً، فدعا حلفاءه السابقين في قوى إعلان الحرية والتغيير، وبلا مواربة، لأن يعدّوا أنفسهم للانتخابات التي كادت أن تصبح في فترة ما قبل الانقلاب نسياً منسياً، ترد في ثنايا الأخبار لماماً. كان حمدوك، في نسخته الأولى، مكبّلاً بقيود قوى الحرية والتغيير التي ظلت تذكّره تلميحاً أو تصريحاً بجميلها عليه، بعد أن حملته إلى منصب رئيس الوزراء، فأصبح رئيس الوزراء محكوما بهوى قوى إعلان الحرية والتغيير التي لم تكن تطيق للانتخابات ذكراً، على الرغم من أنّ الانتخابات أهم مهام فترة الانتقال. وإذا اضطر رئيس الوزراء لذكر الانتخابات، ليدفع عن نفسه الحرج، كان عليه أن يمرّ عليها سريعاً، وكأنّها من نوافل الفترة الانتقالية، شريطة أن يؤدّي الفروض التي أملتها قوى الحرية والتغيير، وأهمها الثناء على لجنة إزالة التمكين والدعوة إلى إعادة هيكلة الجيش، ورفض شركات القوات المسلحة، وأن يعرّج على المحكمة الجنائية الدولية، وقد يطلب من حلفائه تحية موكب محتج على إحالة ضابط (ثائر) إلى المعاش.

أما وقد تحرّر، فقد قال عبد الله حمدوك إنّه قد وقّع على الاتفاق مع رئيس مجلس السيادة حرصاً على استكمال التحول الديمقراطي. وضرب موعداً للانتخابات في يوليو/ تموز 2023 أو قبل ذلك، مذكّراً بالضرورات المنسية مثل مفوضية الانتخابات والقانون. وصارح أحزاب قوى الحرية والتغيير بحقيقة مفارقتها الحكم، ناصحاً إياها بأن تعمل كغيرها من الأحزاب على الاتصال بجماهيرها، وطرح برامجها الانتخابية، استعداداً للاستحقاق الانتخابي الذي بات وشيكاً. وبذلك أعاد حمدوك الانتخابات إلى الواجهة، وصدم قوى الحرية والتغيير التي استمرأت الاسترخاء على فترة انتقالية بلا سقف زمني. وكمن أراد التعويض، أعاد الرجل، أكثر من مرة، التذكير بالانتخابات، إذ ذكر أيضاً أنّ أجهزة الحكم الانتقالية لا تملك تفويضاً شعبياً، وأن الحكومة التي ينوي تشكيلها ستكون ذات مهام محدودة جداً، في مقدمتها إجراء الانتخابات لإكمال الاستحقاق الديمقراطي.

يقود الحديث عن الاستحقاق الديمقراطي الذي عاد إلى الواجهة في السودان، بعدما تحرّر رئيس الوزراء من قيود حلفاء الأمس، إلى تناول ذريعة عجيبة ظلت تتردّد عند قوى الحرية والتغيير، هي أنّ الانتخابات سوف تأتي بحزب المؤتمر الوطني حاكماً. وقد أخرجوا هذه الذريعة بعد زمان من التراخي في الإعداد للانتخابات، علها تكون عذراً مقبولاً، لكنها أوقعت قوى الحرية والتغيير في تناقضات عديدة، لأن حزب المؤتمر الوطني الذي سقط بثورة شعبية لا يمكن أن يعود إلى الحكم بتفويض شعبي. وعليه، لا يبقى لقوى الحرية والتغيير إلا الاعتراف بأنها لا تملك بين هذا الطوفان البشري الذي أسقط «المؤتمر الوطني» شعبية تؤهلها إلى الحكم عبر صناديق الاقتراع. لذلك تبحث في كل مرة عن ذريعة تؤجّل بها الانتخابات.

وثمّة ظاهرة سودانية ارتبطت بفترات الانتقال، تحميل الفترات الانتقالية معالجة الملفات الشائكة والمعقدة، استغلالاً لطبيعة الانتقال. تلجأ أحزاب كثيرة لهذه «الحيلة» إما لإعفاء الحكومة المنتخبة من حرج سياسي قد يصحب معالجة الملفات الشائكة، أو خوفاً من معالجة الحكومة المنتخبة، الملف المعني بطريقةٍ لا تروق للمسيطرين على فترة الانتقال. عايش السودان هذه الحالة خلال حكومة حمدوك السابقة، وذلك بالضغط على الحكومة الانتقالية للإسراع بانجاز بعض المهام المعقدة، مثل إعادة هيكلة الجيش بفهم تمليه قوى الحرية والتغيير، وبطريقةٍ لا يريدها العسكريون المعنيون دون غيرهم بالشأن العسكري، أو الإسراع بتسليم الرئيس السابق، عمر البشير، للمحكمة الجنائية. وسبق أن عايش

> قال حمدوك إنّ الحكومة التي ينوي تشكيلها ستكون ذات مهام محدودة جداً، في مقدمتها إجراء الانتخابات

السودان هذه الحالة بطريقةٍ مختلفة، خلال الفترة الانتقالية التي تلت انتفاضة إبريل التي أطاحت حكم الرئيس نميري. كانت أبرز القضايا حينها هي ما عرفت بقوانين سبتمبر التي سنّها نميري في أواخر عهده، وسماها القوانين الإسلامية، ليتدثّر حكمه الدكتاتوري بقداسةٍ قد تحصنه. ووجهت تلك القوانين برفض من أحزاب المعارضة، خصوصاً وقد صاحبت تطبيقها مظالم جعلت منها قوانين سيئة السمعة. ومع ذلك، تمنت الأحزاب على حكومة انتفاضة أبريل الانتقالية أن تضطلع بمهمة إلغاء تلك القوانين، على الرغم من أنّ إرجاء البتّ فيها لحكومة منتخبة كان أقرب إلى المنطق الديمقراطي، لكنّ جل الأحزاب كانت تخشى جدال علاقة الدين بالدولة. ولما جاءت الحكومة المنتخبة لم تلغ تلك القوانين، على الرغم من أنّ رئيس الحكومة، الصادق المهدي قد وصف تلك القوانين، عندما كان معارضاً، بأنّها لا تساوي الحبر الذي كتبت به. ثم ألقت الأحزاب، حاكمة ومعارضة، مسؤولية الإبقاء على تلك القوانين على الحكومة الانتقالية، وخصّت المشير سوار الذهب بهجوم خاص، لعدم استغلاله الطبيعة الثورية للفترة الانتقالية في إلغاء تلك القوانين، فأضاع فرصة ذهبية كانت لتكفي أحزاب الفترة الديمقراطية مشقّة الجدال والنقاش.

وها هو السودان يمر بفترة انتقالية جديدة. وعلى الرغم من تشابه هذه الفترة مع سابقاتها في استغلال أحزاب كثيرة لطبيعة الانتقال لتمرير أجندة حزبية، فإنّ الفترات السابقة حفظت للتحوّل الديمقراطي الأولوية. وتراجع التحوّل الديمقراطي خلال هذه الفترة إلى درجة أدنى لتحتل المراتب الأولى مهام فرعية. وما كان ليتم تصحيح هذا الوضع، لولا أن رئيس الوزراء، عبد الله حمدوك، قد تحرّر من سطوة قوى الحرية والتغيير، ليولي الاهتمام الأكبر للمهمة الأهم في فترة الانتقال، أي الإعداد للانتخابات بغية إكمال الاستحقاق الديمقراطي.

(كاتب وإعلامي سوداني)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ◻ مدير التحرير **ارنست خوري** ◻ المدير الفني **إميل منعم** ◻ السياسة **جمانة فرحات** ◻ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ◻ الثقافة **نجوان درويش** ◻ منوعات **ليال حداد** ◻ الرأي **معن البياري** ◻ المجتمع **يوسف حاج علي** ◻ الرياضة **نبيل التليلي** ◻ تحقيقات **محمد عزام** ◻ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
◻ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
◻ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

◻ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
◻ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
◻ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
◻ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads